احتكار شيعة إيران للسلطة في العراق

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

التاريخ الإنساني فيه الكثير من الحلقات الصادمة في عشق السلطة السياسية ودكتاتوريتها، المثال الأكثر تذكيرا وبشاعة بينها سلطة نيرون حاكم روما في العقد الأول الميلادي حين وصل إلى حد استبدال روح والدته فقتلها من أجل استمراره بالسلطة ثم انتحر في النهاية.

واحدة من حلقات مآسي التشبث بالسلطة في عالمنا العربي والإسلامي ما حصل من جدل فقهي وسياسي في زعامة السلطة السياسية بعد أن سلّمها الإمام الحسن بن علي إلى معاوية شرط عدم تخليف ابنه يزيد، مما أوقع الحسين شهيدا مظلوما في ملابسات أدخلت العراقيين، خاصة في فواصل استثمار تلك الواقعة الحزينة وتحويلها إلى منهج فقهي وسياسي في مراحل لاحقة، لم تضعها شعوب بلاد العرب والمسلمين في أجنداتها السياسية ما عدا ورثة التشيّع في العراق، ليصبح التطرّف المذهبي والسياسي عنوان الأحزاب التي تبارك وتدعم فكرة الاستنجاد "بالمُستكبر العالمي" من أجل الوصول إلى السلطة.

لم يعد أي مواطن عراقي يستمع إلى أسطوانة استبداد النظام السابق بعد أكثر من 15 عاما على حكم الطبقة السياسية الفاسدة مهما تفننت في تجديد نغماتها التي أضيفت إليها نغمة الإرهاب

هذه النظرية تقترب في بعض وجوهها من نظرية مكيافيللي "الغاية تبرر الوسيلة" لتبرير الاستبداد السياسي والطغيان والعنف الطائفي لاحتكار السلطة واستمرارها رغم فشلها، وتمتزج بفكرة استثمار الدين والمذهب كظهير وسند للسرقة والفساد في الاستحواذ على المال العام.

هكذا بدأت الأحزاب الشيعية، بعد أن تسلمت السلطة في بغداد بشكل رخيص ومبتذل من قبل المحتل الأميركي عام 2003، تنفخ هواء فاسدا في قربة مقطوعة، وتسطر بطولات لجيش المجاهدين ضد نظام صدام باعتباره "نظاما بعثيا كافرا"، لتلتفّ من حولهم مجاميع المنتفعين في مظاهر رخيصة أدت إلى المبالغة والتطرف في معاداة أبناء العراق من خارج الطائفة الشيعية، والتي استمرت إلى حدّ اليوم. ليتحولوا في ما بعد إلى جيوش من المرتزقة تحت عنوان الولاء للولي الفقيه من خارج حدود الوطن.

لا يستغرب المواطن العراقي من خارج موالي الأحزاب اختراع هؤلاء مختلف أنواع القوانين لتقديم الرواتب والعطايا لجيوش "الجهاد ضد النظام الصدامي"، فيما يحرم المواطن من حقوقه التقاعدية التي يفترض قانونا أن تعود إليه بعد أن ادخرت الدولة أمواله خلال سنوات خدمته في صندوق التقاعد. فشرط التمتع بالحقوق العامة والامتيازات في نظام هذه الأحزاب ليس المواطنة إنما الطاعة والولاء.

لم يعد أي مواطن عراقي يستمع إلى أسطوانة استبداد النظام السابق ودكتاتوريته، بعد أكثر من خمسة عشر عاما على حكم الطبقة السياسية الفاسدة مهما تفننت في تجديد نغماتها، التي أضيفت إليها نغمة الإرهاب التي انكشفت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة بفضل تصدي أبناء الوسط والجنوب العراقي بثورتهم البيضاء، حيث قدموا كشفا واقعيا لمسلسل الحرمان والظلم الجماعي والرّد الإجرامي بالقتل والاعتقال والخطف.

قد تُقبل من قادة الأحزاب تبريرات وجود أخطاء جزئية في التنفيذ والإنجاز، لكن وفق أي من المعايير تبرر حالات الفساد الجمعي والنهب العام بسرقة أموال شعب العراق بالمليارات، وأن يتحول الفساد إلى نمط من أنماط التفاخر بعد وضع العراق في خانة أسوأ الدول في الفساد وفق منظمة الشفافية الدولية، وأن يصبح القتل وسيلة الردّ على المعارضة السلمية.

اليوم، لم تعد فكرة تقديم الاعتذارات الإعلامية شغّالة في تسويق الوهم لانتخابات 2021 من قبل أكثر المتشددين السياسيين الشيعة الذين حكموا البلاد منذ عام 2006. أطروحة الاعتذارات التي أعلنها مثلا كل من نوري المالكي وهادي العامري سابقا تحولت اليوم مقولة "ما ننطيها" أي لا نعطي السلطة التي أطلقها المالكي إلى نشاطه من أجل العودة إلى ولاية ثالثة. وعبارة شبيهة أطلقها الزعيم الشيعي العامري أخيرا في ملتقى الرافدين "هاي دولتنا احنا نبنيها ولا أحد يسابقنا في ذلك". يقال إنه يسعى أيضا لرئاسة الحكومة.

التطور المهم الذي أفرزته ثورة تشرين 2019، رغم كل ما يقال عند الحريصين على دعمها ومساندتها من سلبيات الانقسام بين مؤيدين للانتخابات هو تمزّق الغطاء الشيعي لهذه الانتخابات. مثلا أحد مرشحي ثورة أكتوبر يتم حرق بيته، وآخرون يواجهون مخاطر أمنية لا يترددون من الإعلان عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، إلى الرافضين الداعين إلى مقاطعتها. الخطر المقبل هو فقدان هذه الأحزاب لغطائها الشعبي حتى وإن حصلت على بطاقة الفوز الانتخابي.

الفقرة الفنية المتعلقة بالفعالية الانتخابية هي عدم وجود مشروع انتخابي سياسي يمكن أن تقدمه الأحزاب الشيعية لتكسب من خلاله جمهور الصندوق الانتخابي في العاشر من أكتوبر المقبل. لم تعد شعارات الإصلاح مقنعة لأن قادة هذه الأحزاب، وبعضهم تولى السلطة التنفيذية، يتحملون مسؤولية رئيسة في تعاظم الفساد.

هؤلاء هم حكام العراق الذين لا يترددون في تسويق أنفسهم للترشيح مجددا رغم الواقع الصادم. فهم مثلا يقدمون أنفسهم أمام العالم شواهد المأساة والألم على ضفاف ركام مدينة الموصل التي سُلّمت لداعش من قبل واحد منهم، ومازالت جثث المدنيين تحت أنقاضها رغم مرور أربع سنوات على نهاية الحرب. رغم ذلك يزورها الرئيس الفرنسي ماكرون لكي يحصل على مكافأة، 27 مليار دولار هي قيمة اتفاقية شركة توتال.

المشهد المأساوي الآخر يقع على ضفاف شط العرب في مدينة البصرة عاصمة النفط المدينة الأغنى في العالم، حيث وصلت نسبة الفقر بين أهلها إلى 40 في المئة، حسب تقرير صادر عن مفوضية حقوق الإنسان العراقية مؤخرا. فيما أعلن وزير التخطيط العراقي ارتفاع نسبة الفقر في البلاد إلى 31.7 في المئة خلال العام الماضي، بعد أن أضيف مليون ونصف مليون عراقي إلى مجموع العراقيين الفقراء البالغ 10 ملايين شخص.

لا يجوز للعراقيين وفق "بُناة الميليشيات" وداعمي مشاريعها في القتل والتدمير والتغيير الديموغرافي، أن يعلنوا انتقادهم لهم لأنهم بذلك يمسون "مقدسات تحريرهم للعراق من الاحتلال الداعشي". أليست إيران هي صاحبة الفضل الأول في ذلك التحرير إلى جانب وكلائها؟ لهذا السبب سيدخل هؤلاء الشجعان إلى ساحة البرلمان بعد خلعهم للبدلات "الخاكية" مؤقتا. هكذا يتم التسويق الإعلامي الشيعي الموالي لإيران.

الآن تسير الخطوات العملية التنفيذية لمبدأ تدوير السلطة بأشكال جديدة عنوانها وصول "الحشد الولائي إلى السلطة البرلمانية" وقد يتخطون من خلال ذلك القيادات التقليدية، لأن المرحلة المقبلة هي مرحلة بناء رديف الحرس الثوري الإيراني في العراق.

الإصلاح والتغيير ومحاربة الفساد أصبحت شعارات مستهلكة عند هذه الأحزاب، قد يطلقها أنصار مقتدى الصدر فقط خلال هذه الأيام، لكن واقع الحال يقول إن تقاسم السلطة بين الأحزاب والميليشيات الشيعية مجددا قد أنجز، إلى جانب إبقاء طاحونة تنافس زعامات سنة إيران مستمرة لحين فوز أحد القطبين الخنجري أو الحلبوسي. أما الشغل على منصب رئيس الوزراء فمازال تحت دائرة الاختيار المتفرّد الإيراني بدعم أميركي – بريطاني، وزيارة مصطفى الكاظمي لطهران تقع في خانة التسويق لنفسه أمام أولياء الأمر بالمزيد من التنازلات.

تبون يبحث عن حلول سحرية لدى الحرس القديم

صابر بليدي
صحافي جزائري

تحضرني واقعة كان بطلها سفير جزائري في عاصمة بأوروبا الشرقية، حدث أن انزعج من مقال أو مقالات صحافية نشرت في الجزائر حول وضع مستجد بالجالية الجزائرية هناك، ولم يجد مخرجا من المأزق إلا بالتوسط والتواصل مع صحافيين وناشرين لأجل طرح وجهة نظر السفارة، ولما سئل من طرف أحد الناشرين: لماذا لا تحرر ردا أو تعقيبا تقول فيه ما أردت وينتهي الموضوع؟ جاء رد السفير غريبا عجيبا "الوصاية (وزارة الخارجية) لا تسمح لنا بذلك".

هذه الحادثة تختصر ولو جزئيا بعضا من أزمة الدبلوماسية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، فلما كانت في أوج تألقها، كان مدير مكتب وكالة الأنباء الرسمية الجزائرية في تونس على علم بماذا ومتى وكيف سيحدث التغيير في هرم السلطة التونسية (مجيء بن علي وتنحية بورقيبة)، ولما انهارت صار وزير الخارجية يلتقي رئيس مالي، وبعد أربعة أيام يقع الانقلاب في باماكو.

الدبلوماسية كغيرها من القطاعات الأخرى، تعيش على وقع خمول غير مسبوق، فانعكس على أدائها وعلى صورة البلاد في الخارج، وللرئيس عبدالمجيد تبون كل المبررات والذرائع من أجل إحداث ثورة وضخ دماء جديدة في الجهاز الذي تحول في بعض الأحيان إلى مجرد مصلحة إدارية تستنزف أموال الخزينة العمومية بلا مردودية ولا عائد.

لكن الذي يستوجب التوقف عنده مجددا أن السفينة الجديدة لا تركّب بالخشب القديم والمستعمل، فرغم أن الرئيس محق في مسألة التغيير العميق داخل الجهاز الدبلوماسي، وحتمية تفعيل دوره لمواكبة طموحات السلطة الجديدة لبناء ما تسميه بـ"الجزائر الجديدة"، فإن الاستعانة بالرموز المخضرمة هي التي تطرح أكثر من علامة استفهام، وإن كانت قضية الاستفادة من خبراتها مبررة، فإن العبرة بالجدوى والمردودية التي حققتها يوم كانت في مواقعها.

التغيير أو الثورة التي يعتزم الرئيس عبدالمجيد تبون القيام بها داخل الجهاز الدبلوماسي أكثر من ضرورية وحتمية لكن الخوف أن تكون مجرد عملية ترقيع كما يجري في القطاعات الأخرى

وقد يعود البعض إلى أن الاستعانة بصقور الدبلوماسية هي استغلال لخبرات تراكمت على مدار عقود ماضية، وأن الخلل ليس فيها بقدر ما هو في خطط العمل، لكن ذلك يحيل المتابع إلى عمق الأزمة، لأن الدبلوماسية هي تحرير الطاقات والتكامل بين جميع الفاعلين من القطاعات الأخرى، فلا يمكن لأي دبلوماسية أن تنجح إن لم تكن مستندة إلى استقرار داخلي وأداء مؤسساتي متكامل، حيث تصب جهود الأمن والبروباغندا واللوبييغ والإعلام في وعاء السفير لتكون كلمته هي العليا في أي محفل.

لا زال الجميع يتذكر كيف تطاول مسؤول قطري في القاهرة على وزير الخارجية الجزائري الراحل مراد مدلسي، بسبب الموقف من موجة الربيع العربي آنذاك، وأصيب الشارع قبل مؤسسات الدولة بالغيظ والمرارة، حول أن تتساوى دولة بحجم محافظة من محافظات الجزائر، مع دولة اسمها الجزائر، وأن تنقلب الموازين وتصبح النملة تهدد الفيل، والسبب أن البناء في قطر كان مستقيما ومتكاملا بينما العكس في الجزائر.

التغيير أو الثورة التي يعتزم الرئيس تبون القيام بها داخل الجهاز الدبلوماسي أكثر من ضرورية وحتمية، لكن الخوف أن تكون مجرد عملية ترقيع كما يجري ترقيع القطاعات الأخرى، وتفعيل الدبلوماسية الجزائرية في القضايا الأساسية والثانوية ودعمها بالكفاءات شيء طبيعي، لكن السؤال المطروح ما هو دور ومكانة القطاعات المكملة في كل هذه العملية؟

صحيح أن الرجل الأول استقدم رجالا ضالعين في الدبلوماسية والاقتصاد والسياسة، وينتظر أن يفتح ورشة موسعة قريبا للسلك الدبلوماسي بعد إجراء حملة تغييرات واسعة، لكن ما وسع كل ذلك أمام أزمة مركبة داخليا وانكماش خارجيا، وهل بوسع سلطة غارقة في عدم الاستقرار أن تقنع الآخرين بوجاهة مواقفها وشرعيتها في السياسة والاقتصاد والتجارة والمصالح؟

العارفون بالشؤون الدبلوماسية يقولون إنها "بناء مستمر"، ولذلك تبقى السياسات الخارجية لدى الدول الكبرى خطوطا حمراء لا يمكن المساس بها مهما تغيرت الحكومات والسياسات الداخلية، والاختلالات التي طالت الدبلوماسية الجزائرية خلال حقبة بوتفليقة أضرت كثيرا بالمصالح الجزائرية خاصة لدى دول الجوار والعمق الأفريقي.

صحيح أن بوتفليقة، شخصية ضليعة ومحنكة، وكانت عودة الجزائر إلى المحافل الدولية من ضمن أولوياته الثلاث التي خاطب بها الجزائريين عند قدومه عام 1999، والرجل الذي سكن السماء في سنواته الأولى ولم ينزل للأرض إلا لأجل تزويد طائرته بالوقود، تناسى أن للجزائر جوارا وعمقا يمكن أن يفلتا منها وأن الفراغ الذي تركته هناك ملأته القوى الحريصة على مصالحها، ولذلك باتت المنافسة والتهديدات على الأبواب.

تقول الحكمة "أن تأتي متأخرا خير من ألا تأتي أبدا"، وهو ما ينطبق على مشروع تبون الدبلوماسي، فلأول مرة يتضمنه مشروع برنامج الحكومة، عكس العقود الماضية عندما كانت حكرا على قصر المرادية، وحصرية ملفات بعينها كالعلاقات مع فرنسا والمغرب لدى الرئيس بوتفليقة، لكن ماذا تبقى في يد الجزائر إن لم تحقق نهضة شاملة تكفل لها الثقل والنفوذ، وليس محاولات رجل مريض.

الجزائر التي اختارت لها الأقدار الجغرافية أن تقتسم نحو ستة آلاف كلم من الحدود البرية مع ست دول، هي في وضع لا يحسد عليه، فهي أمام قوى مقلقة أو منافسة في أحسن الأحوال، فمخرجات الوضع في تونس لا تتحكم فيها لوحدها، وهناك من هو أبعد منها، لكن نفوذه يتنامى عند تخومها، وفي ليبيا لم تعد إلا مجرد قطعة في رقعة شطرنج، ولأن الطبيعة تأبى الفراغ، فإن سنوات الجمود الداخلي كلفها تهديدات منهكة على نحو ألف كلم تقتسمها مع ليبيا، ففيها المرتزقة والميليشيات والجماعات الإرهابية، وكل ما يهدد مصالحها الداخلية والخارجية.

وحتى في أقصى الجنوب وجدت نفسها وحيدة في مواجهة عدو يتقن حرب العصابات واستنزاف الجهود والإمكانيات، وحتى الأوراق الداخلية في مالي والنيجر صارت في يد قوى إقليمية تاريخية ومستجدة. والمخارج التي تريدها فرنسا وتكتل الإيكواس لا تراعي كثيرا مصالح الجزائر. وتحت وضع مشابه لكنه أقل حدة وأكثر ضررا تعيش الحدود الغربية مع المغرب، خاصة بعد التوتر المسجل أخيرا بين البلدين.

لقد شرح برنامج الحكومة معالم الدبلوماسية الجزائرية القادمة عربيا وأفريقيا ودوليا، لكنه لم يفصل في آليات التفعيل، لأن أسهل شيء هو مراجعة وتقييم التركيبة البشرية والمؤسساتية، والأصعب هو استحداث نسق لا يتحقق إلا بنهضة وببناء شامل، فالعلاقات الدولية والعالم ليس جمعية خيرية أو شعارات أو لغة خشب.

الدبلوماسية الجزائرية في حاجة إلى استثمار وتفعيل جميع الإمكانيات المتاحة، وليس مجرد إعادة هيكلة أو استقدام وجوه مخضرمة. لا أحد يملك الحل السحري دون استراتيجية تفكر وتخطط وتثمن الإمكانيات المتاحة، فهي كل متكامل وليست أجزاء مفككة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk